العطف على الضمير
في
القرآن الكريم
دراسة لغوية تحليلية

إعداد

د. خطاب أحمد خطاب

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الشارقة.

الملخص:

هذا بحث أتى فيه الباحث على قضية العطف على الضمائر في القرآن الكريم، وقدّم بتعريف العطف والعبرة منه في كلام العرب، مبيناً أثره الدلالي وإيجازه للكلام، فهو اختصار، وإذا تعلق بالضمير صار اختصارا فوق اختصار، وذاكراً مختصرا مفيدا لمواقف النحويين –المتباينة– تجاه القرآن الكريم وقراءاته، مثنيا انطلاقا مما سبق إلى قضية العطف على الضمير في القرآن الكريم ودراسته لغويا وتحليليا من خلال مسألتين لهما أثر كبير في الكلام العربي؛ الأولى نحو قولنا: قمتُ وزيد، والثانية نحو قولنا: مررت بك وزيد، وقد أثبت الباحث صحة المثالين والقياس عليهما، خلافا لمن حكم ببطلانهما، وجعل الباحث القرآن الكريم هاديا له في استشهاده على صحة ما ارتآه مذهبا، وكلاما جاريا على سنن العرب، وأساليبهم، وفند البحث حجة من ادعى استضعاف قراءة قرآنية ثابتة، ولم يعتدَّ بها شاهدًا في باب العطف على الضمير المجرور، ثم شفع البحثُ كل مسألة بمناقشة جادة للآراء الواردة فيها، وختم بأهم النتائج التي خلص إليها.

العطف على الضمائر في القرآن الكريم

دراسة لغوية تحليلية

أولا- تقديم وتأسيس

العطفُ لغةً: لَيُّ الشّيءِ والالتفاتُ إليهِ، ويقال: عطفت العود إذا ثنيته، وعطفت على الفارس إذا التفت إليه، وهو بهذا المعنى في النحولأن الثاني ملوي على الأول ومثني إليه ولذلك قدرت التثنية بالعطف والعطف بالتثنية.(١)

وعطفُ النَسَقِ –بفتح السين وسكونها– هو ربط الكلام بعضه ببعض ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم، وهذا الربط يكون بواسطة حرف من حروف العطف المعروفة، ويتبع المعطوفُ حكمَ المعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا، أما إذا كان المعطوف عليه ضميرا مجرورا فذهب أكثر النحويين إلى منع العطف عليه إلا بإعادة الخافض مرة أخرى.

وعطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف، وحروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظا وحكما وهي (الواو، وثم، والفاء، وأو، وحتى وأم) نحو جاء زيد وعمرو، وجاء زيد ثم عمرو، جاء زيد فعمرو، قدم الحجاج حتى المشاة، أزيد عندك أم عمرو، جاء زيد أو عمرو.

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١٦.

والثاني: ما يشرك لفظا فقط؛ إذ تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه وهي (لا، وبل، ولكن) نحو: ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا. (١)

وبعض هذه الأحرف يُشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فيعني الإعراب، وأما المعنى فباحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد.

والعبرة في باب العطف طلب الملاءمة والمجانسة، فلا يُعطف الاسم على الفعل أو العكس، والعطف من القضايا المهمة التي تُعنى بالربط بين الكلمات أو الجمل، لتكون بناءً لغويا مُحكما، فيصير المعطوف والمعطوف عليه جزءا واحدا مركبا.

- **العطف على الضمير اختصار فوق اختصار**

العطف على الضمائر في السياق اللغوي اختصار فوق اختصار، حيث اختصر المتكلم كلمة أو جملة في صورة ضمير، ثم عطف كلمة على الضمير دون إعادة العامل، فيجمع العطف على الضمير بين اختزال وحذف في آنٍ واحدٍ، اما الاختزال فهو اختزال كلمة في حرف –غالبا– وهو الضمير، وأما الحذف فهو حذف العامل في المعطوف استغناءً عنه بالعامل في المعطوف عليه.

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل٣/٢٢٥، وغيره من كتب النحو.

- **الاختزال**:

الخاء والزاي واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الانقطاع والضَّعف. يقال خَزَلْتُ الشيءَ: قطعتُه. وانخَزَل فُلانٌ: ضعُف. (١)

واختزال الكلام قطع فيه أو اختصار، ومن أشهر صوره الضمير الذي يختزل اسماً، ويقوم مقامه. والأصل في الضمير أن يعود على أقرب متقدم مذكور لقرينة دالةٍ ترجِّح كونه للأقرب، وقد يعود الضمير على أول متقدم مذكور لقرينة دالةٍ ترجِّح كونه لأول متقدم مذكور، وقد يعود الضمير على متأخر، سواءٌ أكان متأخراً لفظاً ورتبة أم كان متأخرًا لفظاً أم كان متأخرًا رتبةً، وفي ذلك خلاف ليس محله هذا البحث.

ولم يخل كلام العرب من الضمائر، ونزل بذلك القرآن الكريم، ففي الأسلوب القرآني ورد في العطف على الضمائر المنفصلة عامة، والضمائر المنصوبة المتصلة، (٢)**، ومنه قوله تعالى: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ}،**(٣) **فقوله: (الأولين) معطوف على الضمير المتصل (ضمير الخطاب)، دون إعادة العامل (جمع)، ودون توكيد الضمير، أو إطالة الكلام بعده.** (٤) **أما الضمير المتصل المرفوع أو المجرور فهو مع ما اتصل به جزء واحد، ولا يصح العطف على جزء الكلمة؛ وقد جاء في القرآن الكريم ما يُثبت صحة العطف على الضمير المجرور.**

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة خزل (٢/ ١٧٧)

(٢) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٢/١٥٠.

(٣) المرسلات ٣٨

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠.

- **موقف النحويين من القرآن الكريم بجميع قراءاته**:

اختلفت مواقف النحويين من الاستشهاد بالقرآن الكريم فمنهم من رجع إلى القرآن الكريم في بعض المسائل التي تدعم حجته، وتُثبت مقالته، ومنهم من ترك الاستشهاد به وحكم على بعض الأساليب بالضعف على الرغم من وجود نظيرها في القرآن الكريم، وقد يقع النحوي الواحد في الأمرين معاً، فيستشهد بالقرآن لإثبات رأي، ويترك الاستشهاد به حينا آخر على الرغم من وجود ما يخالف رأيه في القرآن الكريم. أما الأول فمنه:

- **قول سيبويه في اكثر من موضع: هو كثير في القرآن، أو: وهذا الضرب في القرآن كثير، ومثل ذلك في القرآن كثير.** (١)

- **وجوب توكيد المضارع بعد (إن) الشرطية المدغمة في (ما)، أي (إمّا) وهو مذهب الزجاج وغيره وحجتهم: لأنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدًا.**

- **إلغاء (إذن) إذا قدم عليها حرف عطف مع جواز عملها، لكن إلغاءها أجود قال ابن مالك: وإلغاؤها أجود وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة**(٢) **في قوله تعالى: {وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا}**(٣).

- **تضعيف كون الشرط مضاعا والجواب ماضيا، قال الرضي: «لم يأت في الكتاب العزيز أن يكون الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا»**(٤).

---

(١) سيبويه، يراجع الكتاب لسيبويه ١/ ٨٩، ٢/٣٩، ٣/ ١٤٣، ٣/ ١٦٢.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦

(٣) الإسراء ٧٦

(٤) الرضي، شرح الكافية ٤/ ١٠٦

- استهجان وقوع الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية التي فعلها مضارع بعد (سواء)؛ إذ لم يقع بعدها في القرآن الكريم إلا الجملة الفعلية التي فعلها ماض.

قال أبو علي في «الحجة»: «ومما يدل على ما قال الأخفش أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي»(١).

- ليس في التنزيل نداءٌ بغير (يا). (٢)

أما الثاني -منعهم أساليب في اللغة قد جاء نظيرها في القرآن الكريم- فمنه:

- اشتراط الزمخشري في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلاً.

قال في مفصله: ولطلبهما الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أن زيداً جاءني لأكرمته وقال الله تعالى: " ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به " . ولو قلت لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز. (٣)

وقد جاء في القرآن الكريم خبرها اسما نحو قوله تعالى:

﴿وَإِنْ يَأْتِ الأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلا قَلِيلا﴾ (٤).

---

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٧١. الرضي، شرح الكافية ٤/٤١١

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ١٨ .

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ٤٤٣.

(٤) الأحزاب ٢٠.

– تضعيف السهيلي لدخول السين في جملة خبر المبتدأ غير المسبوق بـ (إن) [١]، وقد جاء ذلك في كتب الله ولم يسبقه (إن)، نحو قوله تعالى في سورة النساء:

١ – {وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}[٢]

٢ – {وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا}[٣] .

٣ – {فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ}[٤].

ولا يعني ذلك أن القرآن الكريم قد تضمن كل الأحكام النحوية، ولكن الذي يعقله كلّ عربي أن ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع في القرآن نلتمسه في كلام العرب ونظير هذا: الأحكام الشرعية، إذا جاء الحكم في القرآن عمل به، وإن لم يرد به نص في القرآن نلتمسه في السنة وفي غيرها.

لذا عندما نجد تلحين القراء الأئمة من لدن بعض النحويين، ويستوى عندهم في ذلك القراءات المتواترة وغيرها، وهو ما لا يرتضيه البحث؛ إذ شُغف هؤلاء بشعر العرب ونثرهم حتى غشيهم من الانحراف اللغوي ما

---

(١) نتائج الفكر ٩٤.

(٢) النساء ١٢٢.

(٣) النساء ١٦٢. ويراجع ما ذكره العلامة د. محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

(٤) النساء ١٧٥.

غشيهم، فوزنوا أساليب القرآن على ما تعارفوا عليه من كلام العرب، فكانوا من المُخسرين، ولحّنوا بعض قراءات الذكر الحكيم.

وصدق الخليل إذ قال بعدما نظر في فقهٍ لأبي حنيفة: أرى جدًا وطريق جدّ، ونحن في هزل وطريق هزل. (١)

وقال ثعلب: اشتغل أهل القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فيا ليت شعري ماذا تكون حالي في الآخرة!

ومن ذلك تضعيفهم العطف على الضمير المجرور دون إعادة العامل، وقد جاء في القراءات ما يثبت صحة ذلك، ولكنّ جُرأةَ بعض النحويين طالت تلك القراءة بالتضعيف، وهو ما سيفصله البحث في وريقاته.

(١) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، مراتب النحويين ٦٤- ٦٥.

ثانيا- ضمائر القرآن الكريم والاختلاف في العطف عليها

أ- العطف على الضمير المرفوع

ضمائر الرفع المتصلة هي الفاعل أو نائبه، والفاعل يرتبط بفعله؛ إذ لا يصح أحدهما دون الآخر، فلا فعل دون فاعل، ولا فاعل دون فعل، فكان ذلك مدعاة لمزجهما عند اللغويين امتزاج حروف الكلمة الواحدة، وذهب بعضهم إلى عدم جواز عطف كلمة على ضمير الرفع المتصل؛ لأنه لا يصح العطف على جزءٍ من الكلمة، إلا بفصل ذاك الجزء بتأكيده أو بالفصل بينه وبين المعطوف بفاصل، وذهب بعضٌ منهم إلى جواز ذلك مطلقا، واستدل كلٌ منهما بآيات من القرآن الكريم. وتفصيل مذاهب النحويين في هذه القضية كالآتي:

الفريق الأول:

يذهب إلى عدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بارزا كان أو مستترا إلا بعد تأكيده أو وجود فاصل، وما ورد مخالفا لذلك في الشعر فمن قبيل الضرورة.

وهو مذهب جمهور البصريين [(١)].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٣٧٩. والمبرد، المقتضب ٣/٢١٠، ٢٧٩، ٤/١١٢، ١١٥. والزجاج، معانى القرآن وإعرابه ٥/٧٠. وابن السراج، الأصول ٢/٧٨، ٧٩. والزمخشري، الكشاف ١/٢٧٣، ٤/٥٥، ٢/٥٥٨، ٥٥٧. والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن ص٣٧. وابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٦، ٧٧. وابن عصفور، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤١، ٢٤٣، والرضي، شرح الكافية ١/٣٩٩. وابن هشام، أوضح المسالك ١/٤٨٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٢/١٥٠.

قال سيبويه: «وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح؛ لأنك لو قلت: اذهب وزيد، كان قبيحا، حتى تقول: اذهب أنت وزيد»[(١)].

وحجتهم في ذلك، السماع والقياس:

أما السماع:

فما ورد من هذا القبيل في القرآن الكريم، لم يخلُ من توكيد أو فاصل.

قال الله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [(٢)]، فـ «زوج» معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بـ أنت[(٣)]، وقوله: ﴿ سَيَقولُ الَّذينَ أَشرَكوا لَو شاءَ اللَّـهُ ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا﴾ [(٤)] فـ «آباء معطوف على الضمير البارز المتصل المرفوع في «أشركنا» دون تأكيد؛ إذ قام مقام التوكيد هنا (لا)، ففصلت(الضمير المرفوع) وهو المعطوف عليه عن المعطوف وهو كلمة (آباء).

فيجري طول الكلام مجرى التأكيد؛ لذا جاز العطف كما في قوله

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٣٧٩.

(٢) البقرة:٣٥.

(٣)أبو حيان، الارتشاف ٤/٢٠١٢.

(٤) الأنعام:١٤٨.

تعالى: ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [1]، ففصل بين المعطوف(مَن) والمعطوف عليه (الضمير المرفوع المتصل بالفعل) ومسوغ العطف بينهما ذلك الفاصل بينهما (وجهي لله).

ومنه قوله تعالى ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [2]، بعطف (رب) على الضمير المستتر في الفعل (اذهب)، ومثله قوله سبحانه: ﴿ اذهَب أَنتَ وَأَخوكَ﴾ [3].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاستَقِم كَما أُمِرتَ وَمَن تابَ مَعَكَ﴾[4] ، فعطف (من) على الضمير المستتر في الفعل (استقم) والمسوغ هنا هو الفاصل بإطالة الكلام، وأيضا قوله تعالى: ﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾[5]، حيث عطف (آباء) على الضمير المتصل (اسم كان) والمسوغ هو الفاصل بينهما بخبر (كان).

---

(١) آل عمران: آية ٢٠، و(اتبعني) بإثبات الياء فقراءة نافع وأبي جعفر في الوصل، ويعقوب في الوصل والوقف، والعرب تفعل ذلك كثيرا. أبو حيان، البحر المحيط ٤١٢/٢. ابن الجزري، النشر ٢٤٧/٢. والفراء، معاني القرآن ٢٠٠/١.

(٢) المائدة: ٢٤.

(٣)طه: ٤٢.

(٤)هود: ١١٢.

(٥)النمل: ٦٧.

وأما القياس:

فإن العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد أو ما يقوم مقامه مُعترض عليه من وجهين:

الأول/ أن الضمير المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل؛ لكونه فاعلا، ولا يجوز العطف على جزء الكلمة؛ إذ العطف يجعل المعطوفَ تبعا للمعطوف عليه، والجزء أدنى من الكل، فلا يحسن أن يكون القوي تبعا للضعيف الذي لا يستقل بنفسه.

الثاني/أن الضمير المرفوع المتصل لا يخلوا من أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه نحو: «قام وزيد»، فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: «قمت وزيد» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، ولو جوّزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وعطف الاسم على الفعل، غير جائز(١)، ومعنى ذلك: أن الضمير المرفوع المستتر ليس له وجود في الظاهر، فالعطف عليه كالعطف على المعدوم مما يجعل العطف متسلطا على (الفعل) المستتر فيه الضمير، أما البارز فيصير جزءا من الفعل بدليل تغير الفعل لدخوله، حيث يسكن آخره، فالعطف من قبيل عطف الاسم على الفعل أيضا[٢].

فإن قيل: لِمَ جاز العطف على الضمير المرفوع المنفصل دون تأكيد مع أنه جزء من عامله أيضا؟

---

(١) أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٤٤٧/٢.

(٢) انظر بتصرف/ ابن يعيش، شرح المفصل ٢٧٧/٣. وابن عصفور، شرح الجمل ٢٤٢/١.والرضي، شرح الكافية ص٤١٩/١. والأزهري، التصريح ١٥١/٢.

قيل: الجزئية هنا تحولت من اللفظ إلى المعنى، فالمضمر المنفصل بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه غيره، وهو جزء من الفعل في المعنى فقط، تقول: (جاءني زيد وأنت، ودعوت عمرا وإياك)، بخلاف المتصل فهو جزء منه، والجزئية فيه قرنت بين المعنى واللفظ. (١)

وبناءً على ما سبق لا يصح عندهم قمت وزيد.

يقول صاحب الموصل: «فإن كان مرفوعا لم يُعطف عليه إلا بعد تأكيده بالمنفصل أو بمجيء ما قام مقامه». (٢)

فالعطف على الضمير المرفوع لا يصح إلا بإعادة العامل فتقول: (قمت وقام زيد) أو (قمت أنا وزيد)، وأجرى طول الكلام مجرى التأكيد؛ إذ يصح العطف كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾. (٣)

الفريق الثاني:

يذهب إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا، في اختيار الكلام بلا توكيد أو فاصل.

---

(١) انظر بتصرف، ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٤.

(٢) السغناقي، حسام الدين، الموصل ٣/٨٣١.

(٣) آل عمران:٢٠ حيث قرأ نافع وأبو جعفر بإثبات الياء في الوصل، ويعقوب في الوصل والوقف. ينُظر: أبو حيان، البحر المحيط ٢/٤١٢. ابن الجزري، النشر ٢/٢٤٧

وهو مذهب جمهور الكوفيين.[١]

قال الفراء: «وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأن في الفعل مضمرا»[٢]

وحجتهم في ذلك السماع والقياس:

أما السماع: فقوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [٣].

فالواو عاطفة، عطفت الضمير المنفصل (هو) على الضمير المتصل المرفوع المستتر في (استوى)، والمعنى فاستوى محمد ﷺ وجبريل بالأفق. [٤]

وفي الحديث: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»[٥].

وقول عمر: «وكنت وجار لي من الأنصار»،[٦] حيث عطف ما بعد

---

(١)أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٤٧٤/٢. والرضي، شرح الكافية ٣١٩/١. وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤. والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٠/٣.

(٢) الفراء، معانى القرآن ٩٥/٣.

(٣) النجم: ٦، ٧.

(٤)قال الفراء: استوى هُوَ وَجبريل بالأفق الأعلى لمَّا أُسري بِهِ، وَهو مَطلع الشمس الأعلى، فأضَمر الاسمَ فِي- استَوى، وَرَدَّ عَلَيْهِ هُوَ. الفراء، معاني القرآن ٩٥/٣، ويراجع: أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٤٧٥/٢.

(٥) الحديث في البخاري من حديث على: كتاب فضائل الصحابة رقم ٣٦٧٧، ٢٢/٧.

(٦) البخاري رقم ٢٤٦٨، ١١٤/٥

الواو على الضمير المرفوع المتصل دون توكيد أو فاصل.[١]

ومنه أيضا قول الشاعر:[٢]

قُلْتُ إذ أقبلَت وزهرٌ تَهَادَى كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسّفْنَ رَمْلَا

وقول الآخر[٣]

ورَجَا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ ما لم يكُن وأبٌ لهُ لِيَنَالَا

فالواو في الأول عطفت «زهرٌ» على الضمير المرفوع المستتر في

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٣١.

(٢)البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة، من ملحق ديوانه ص٤٩٨، ٤٩٠، انظر سيبويه، الكتاب ٢/٣٧٩. وابن جني، الخصائص ٢/٣٨٦. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف ٢/٤٧٥. وابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٦. ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٣١، وشرح الأشموني ٢/١١٦، وشرح ابن عقيل ص٣/٢٣٨، وحاشية الصبان ٣/١١٤، زهر: جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء والبيضاء. تهادى: تتمايل وتتبختر. نعاج: جمع نعجة والمراد بها هنا بقر الوحش. الملا: الفلاة الواسعة. تعسفن: تعسر عليها المشي في الرمال. والشاهد فيه حيث عطف «زهر» على الضمير المرفوع المستتر في «أقبلت».

(٣) البيت من الكامل وهو لجرير ديوانه ١/٤٨٠، انظر أبو البركات الأنباري، الأنصاف ٢/٤٧٦. وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٣١. والأزهري، شرح التصريح ٢/١٥١. وابن هشام، أوضح المسالك ١/٤٨٤، وشرح الأشموني ٢/١١٦، وحاشية الصبان ٣/١١٤. والمعنى: أن الأخطل يرجو ويتمنى –لخفته وضعف رأيه وعدم حصافته– ما لا يمكن أن يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام. وشاهده: (أب) حيث عطفها على الضمير المرفوع في يكن مما دل على جوازه بدون فاصل.

«أقبلَتْ» وفي الثاني عطفت «أب» على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» وهو اسمها ولا تأكيد أو فاصل في البيتين[١].

وقوله أيضا: [٢]

ألم تَرَ أنَّ النّبعَ يَخْلُقُ عَودُهُ وَلَا يَسْتَوِي والخِرْوَعُ المَتَقصِّفُ

وأما القياس فمن وجهين:

الأول/ كون الضمائر المتصلة غير مستقلة سواء كانت منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة، فلِمَ نفرق بينها في العطف؟

فالضمير المتصل المرفوع يشبه الضمير المتصل المنصوب في عدم الاستقلال، وكونه كالجزء من الفعل؛ واتُفق على جواز العطف على الضمير المنصوب دون تأكيد أو فاصل، مما يُسوغ جواز العطف المرفوع دون تأكيد أو فاصل.[٣]

الثاني/ إبدال الاسم الظاهر من الضمير المتصل المرفوع جائز؛

---

(١) ابن مالك:،شرح التسهيل ٣/٢٣١.

(٢) البيت من الطويل وهو لجرير أيضا، يُنظر: ضرائر الشعر ١/١٨٠، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢/٢٢٠، وإعراب القرآن للأصبهاني ١/٤٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/٩٥، والنكت في القرآن الكريم ١/٤٦٩.والجليس الصالح الكافي والأنيس الصالح الشافي١/١٩٦، ١/٢٢٤. وفي رواية: يعتق عوده، يُنظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (٢/ ٢٢٠، والخروع من كل شيء الضعيف، ونبات الخروع نبات ضعيف، والشاهد: أنه عطف على الضمير المستتر في (يستوي) دون التوكيد أو إطالة الكلام.

(٣)أبو البركات الأنباري، الإنصاف بتصريف ٢/٤٧٧.

والتوابع يُحمل بعضها على بعض، مما يجوّز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع؛ لأن العطف كالبدل(١).

مناقشة الآراء السابقة:

يرى البصريون أن العطف على الضمير المتصل المرفوع جائز شريطة التأكيد، أو إيجاد ما يقوم مقامه وهو ما يسمى عند غيره الفاصل أو طول الكلام.

ثم أوّل ما استشهد به المخالفون له أو قاسوا عليه.

فاستشهادهم على صحة مذهبهم بقوله تعالى: ﴿ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا﴾ (٢)

فلا حجة لهم فيه لأن «آباء معطوف على الضمير البارز المتصل المرفوع في «أشركنا» دون تأكيد؛ إذ قام مقام التوكيد هنا (ولا)، ففصلت(الضمير المرفوع) وهو المعطوف عليه عن المعطوف وهو كلمة (آباء).

وما ورد من هذا القبيل مخالفا لذلك كقول ابن أبي ربيعة:(٣)

قُلْتُ إذ أقبلَت وزهرٌ تَهادَى كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسّفْنَ رَمْلَا

(١) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني ٣/١١٤.
(٢) الأنعام:١٤٨.
(٣) البيت سبق تخريجه في ص ٩.

فيقال فيه:

إن التاء الساكنة في قوله(أقبلت) قد تعد فاصلا كما عُدت (لا) فاصلا في الآية الكريمة، ولا وجه حينئذ للاستدلال به، أو يُحمل على ضرورة الشعر.

وأما قولهم بالحمل على الضمير المنصوب، فجوابه أن الضمير المنصوب متصل بالفعل لفظا لا تقديرا أو معنى؛ لأنه فضلة في الكلام كمن أضمر عنه وهو المفعول.

بخلاف الضمير المرفوع فهو متصل بالفعل لفظا ومعنى.

وما ورد من ذلك في الحديث الشريف (كنت وأبو بكر... الحديث) ، وقول عمر: «وكنت وجار لي من الأنصار»، لا يستشهد به لجواز رواية الحديث بالمعنى.

ويرى الفريق الآخر (الكوفيون) أن العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد أو فاصل يقوم مقام التأكيد جائز في اختيار الكلام ولا داعي لتأويله أو حمله على الضرورة.

وما ذهب إليه المعارضون لذلك من أدلة فهي تثبت مذهبهم، ولكن ما أوّلوا فهمه من أدلة المجيزين لا يقوى على رد مذهبنا.

فما ذهبوا إليه في تفسير قول الله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [1]:

(١) سورة النجم الآية ٦ ، و ٧.

فاعل (استوى) هو ضمير جبريل عليه السلام، والضمير في أول الآية التالية (هو) «أي جبريل» بالأفق الأعلى، والمراد به: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل فاستوى على صورته التي خُلق عليها حالة كونه بالأفق، والواو للحال، وليست للعطف [(١)]، وفي ذلك تكلف يغني وضوحه عن إيضاحه،؛ إذ إن المتأمل لما ورد في السورة الكريمة من آيات يجد السياق يتحدث عن النبي ﷺ، فكيف نجعل الضمير في الآيتين لجبريل -عليه السلام- دون قرينة مناسبة.

والمعنى الذي يقبله العقل هو ما ذكره أمير المؤمنين في النحو – الفراء – رحمه الله-:

قال الفراء: استوى هُوَ وَجبريل بالأفق الأعلى لمَّا أُسري بِهِ، وَهو مَطلع الشمس الأعلى، فأَضَمر الاسمَ فِي (استَوى)، وَرَدَّ عَلَيْهِ (هُوَ). [(٢)]

أما قول ابن مالك: «وأحسن ما استشهدوا به على هذا قول عمر...[(٣)]، وذلك لأن جمهور العلماء، اتفقوا على «جواز رواية الحديث بالمعنى»[(٤)]، فبيانه كالآتي:

---

(١) الزجاج، معانى القرآن وإعرابه ٥/٧٠. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف ٢/٤٧٧، قال العكبري «والجملة حال من فاعل استوى، وقيل هو معطوف على فاعل استوى، وهو ضعيف إذ لو كان كذلك لقال الله فاستوى هو وهو.» الإملاء ٥٤٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن ٣/٩٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٣١.

(٤) من الأمور المسلم بها أن الألفاظ قوالب للمعاني، وإن المعاني هي المقصودة بالذات في الحديث النبوي؛ لذا قد يقال: لا يضرنا بعد ذلك اتفقت الألفاظ أو اختلفت عند رواية الحديث؛ لذا جازت رواية الحديث بالمعنى.

==

قول النبي الكريم: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»[1]، وقول عمر: «وكنت وجار لي من الأنصار»[2]

الإشكال الواقع: احتمال الرواية بالمعنى؛ لجوازها عند بعض أهل الحديث.

وهذا السبب منقوض بنفس كلماته، إذ إن الاحتمال يعني أمرين:

- روايته بنص كلام النبي ﷺ.

- روايته بالمعنى.

والاحتمال الأول أولى بالقبول؛ لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والحقبة الأولى من التابعين التي اهتمت بتدوين ورواية الحديث

==

قيل: كلام النبي وأصحابه لا إشكال في الاستشهاد به لأنهم عرب فصحاء وهم أرباب اللسان وأعلم الخلق بالكلام وما الأعراب السابقون بأولى منهم في الاستشهاد بشعرهم وكلامهم مع كفرهم وفجورهم حيث يستدل بكلامهم وكلام المخضرمين باتفاق، والتابعون الذين أدركوا الصحابة وشافهوا العرب لو قدرنا أنهم رووا الحديث بالمعنى فلا إشكال أيضا في الاحتجاج بكلامهم بدليل الاستشهاد بشعر جرير والفرزدق وغيرهم، أما تابعو التابعين فالقول برواية الحديث بالمعنى بعيد جدا في حقهم لأن الإمام مالك وهو أجلهم لم يجز رواية الحديث بالمعنى ويعضد ذلك وجود الكتابة والتدوين عند التابعين. انظر بتصرف: أبو عبد الله أبي الطيب الفارسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/٤٧٠، ٤٧١ .

(١) الحديث في البخاري من حديث على: كتاب فضائل الصحابة رقم ٣٦٧٧، ٧/٢٢.

(٢) البخاري رقم ٢٤٦٨، ٥/١١٤، والشاهد: عطف ما بعد الواو على الضمير المرفوع المتصل دون توكيد أو فاصل.

الشريف، كانوا أشد حرصا على رواية الحديث باللفظ دون المعنى، إضافة إلى أن الذين نقلوا الحديث هم أهل فصاحة وبيان، وعصرهم عصر احتجاج باتفاق العلماء، وتدوين السنة كان في بداية القرن الثاني الهجري.

ب-العطف على الضمير المجرور

الضمير المجرور بمنزلة التنوين؛ إذ لا يلفظ به إلا متصلا كالتنوين، ويُكمّلُ الاسمَ كالتنوين، ويجتمع ضمير الجر والتنوين في أنهما على حرف واحد، ولا يفصل بين الضمير المجرور وعامله فاصل كما أنه لا يُفصل بين التنوين وكلمته، ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما، فالضمير من « غلامك » بمنزلة التنوين من (غلامٍ).

لذا كان العطف عليه من المسائل العجيبة؛ إذ كيف تعطف على جزءٍ من كلمة، دون الجزء الآخر، وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره هذا العطف نحو:

قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [(١)]، بعطف (المسجد) على الضمير المجرور، وقراءة حمزة: [(٢)] ﴿ وَاتَّقُوا اللَّـهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) البقرة آية (٢١٧) .

(٢) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام أبو عمارة، الكوفي مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك بعض الصحابة، وقرأ القرآن على الأعمش، وطلحة بن مصرف، وجعفر الصادق وغيرهم، وقرأ عليه الكسائي وسليم وغيرهم، وكان إمامًا حجة قيما بكتاب الله تعالى، حافظًا للحديث، بصيرًا بالفرائض والعربية .وكان الأعمش إذا رأى حمزة ==

وَالْأَرْحَامِ﴾ [1] بخفض «الأرحام» عطفا على الضمير المجرور، وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾، [2] فـ «ما» في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في «فيهن». [3]

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلنا لَكُم فيها مَعايِشَ وَمَن لَستُم لَهُ بِرازِقينَ ﴿٢٠﴾﴾ [4] فـ(مَنْ) في محل خفض بالعطف على الضمير في قوله « لَكُمْ »والمعنى: (وجعلنا لكم ومن لستم له برازقين فيها معايش). [5]

ولشدة الاتصال بين الضمير المجرور وما اتصل به، كان هذا العطف مثارا للجدل والنقاش ومبعثا لاختلاف النحويين فيه بين معارضٍ، أومؤيد له بإطلاق، أو مؤيدٍ له بقيدٍ ما، وتفصيل ذلك كالآتي:

==

قال: هذا حبر بالقرآن .وعن مندل قال: إذا ذكر القراء، فحسبك بحمزة من القراءة والفرائض ومات سنة ست وخمسين ومائة وقيل ثمانٍ وخمسين ومائة، ينظر معرفة القراء الكبار ١١٨/١

(١) النساء (١)، الأرحام بالنصب قراءة الجمهور، وبالجر قراءة حمزة وإبراهيم النخعي، وقتادة والأعمش، ينظر: ابن الجزري، النشر من القراءات العشر ٢٤٧/٢ ، وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن ٣١ .

(٢) النساء (١٢٧) .

(٣)أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٤) الحجر (٢٠) .

(٥) الفراء، معانى القرآن ٨٦/٢

الفريق الأول:

يذهب إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار سواء وقع الفاصل أم لا.

وهو مذهب البصريين ومن وافقهم.(١)

وحجتهم في ذلك:

أولاً: الضمير المجرور بمنزلة التنوين؛ إذ إن ضمير الجر على حرف واحد، والتنوين كذلك، ولا يُلفظ به إلا متصلا كالتنوين، وأنهما يكملان الاسم، ولا يفصل بينهما، ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما، فالضمير من « غلامك » بمنزلة التنوين من (غلامٌ). (٢)

---

(١) ينظر رأى البصريين في سيبويه، الكتاب ٣٨١/٢، ٣٨٢ »، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز ٤/٢، وأبو البركات، الإنصاف ٤٦٦/٢ ، ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن ١٨٨/١ والنحاس، إعراب القرآن ٤٣١/١، وابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٥/٣، والمبرد، المقتضب ١٥٢/٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٧٩/٢، وابن الشجري، الأمالي ١٠٨/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢٠٢/١، ٢٠٣ والصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤٠/١، والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٠١، ٤٠٢، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٧/٢، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٤/٣، ومكي، كشف المشكل ٣٩٧، النيلي، الصفوة الصفية ٧٦٩/١، وابن هشام، شرح اللمحة البدرية ٣٠٦/٢، والزمخشري، الكشاف ٤٦٢/١.

(٢) السغناقي، الموصل ٨٣٧/٣، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٣٢/٣، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٩٥٩/٢ .

ثانياً: المعطوف والمعطوف عليه يحل كل واحد منهما محل الآخر؛ لأنهما شريكان في الحكم، فيجوز عطف الأول على الثاني إذا جاز عطف الثاني على الأول، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، ففي نحو: (مررت بك وزيد) لا يصح أن تقول: (مررت بزيد و ك)، وكان لزاما عليك إعادة الجار ليصح الكلام فتقول: (مررت بزيد وبك). [١]

ثالثاً: الضمير في (بك) و (غلامك) كالجزء مما قبله، والعطف على بعض الكلمة فيه خروجٌ عن سنن كلام العرب؛ إذ صار الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فيكون عطف الاسم على الضمير المجرور مؤديا إلى عطف الاسم على الحرف، وهو ما لا يصح؛ إذ لا يصح العطف على (الدال) من (زيد) دون باقي أحرفه أو على التنوين منه.[٢]

---

(١) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية ٣٩٤/٢. والسيوطي، الهمع ١٨٩/٣. والصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤٠/١، ١٤١. وابن مالك، شرح التسهيل ٢٣٢/٣. والقيسي، مشكل إعراب القرآن ١٨٨/١.

(٢)ينظر: السغناقي، الموصل ٨٣٥/٣. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف ٤٦٦/٢ .

الفريق الثاني:

يذهب إلى جواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون شرط إعادة الخافض.

وهو ما ذهب إليه الكوفيون[١]، والأخفش.[٢]

وبه قال يونس من البصريين، [٣] وقطرب[٤] والقرطبي[٥]، وأبو حيان[٦]، وابن القيم[٧]، ووافقهم ابن مالك ولكن بقلّه، [٨] واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس.

---

(١) يُنظر: أبو البركات الأنباري الإنصاف ٤٦٣/٢. والسيوطي، البهجة المرضية ٤١٧. والأشموني، شرح الأشموني على الألفية ٣٩٤/٢، والسيوطي، الهمع ١٨٩/٣، وابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، والمرادي، توضيح المقاصد ٢٣١/٣، والإشبيلي، البسيط ٣٤٥/١ .

(٢) ابن عقيل، المساعد ٤٧٠/٢، والفراء، معانى القرآن ٢٤٣/١، الأشموني ١١٧/٢ .

(٣) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني ١١٧/٢، وعبد الحكيم، موارد البصائر لفرائد الضرائر ٢٩٣، وأبو حيان، الارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٤) قطرب هو: محمد بن المستنير أبو على لازم سيبويه وهو من لفته بقطرب ، أخذ عن عيسى بن عمرو وكان معتزلياً وله «المثلث ، والنوادر » ت ٢٠٦ هـ انظر « البغية ٢٤٢/١، ٢٤٣ . يراجع: البحر المحيط ١٥٦/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٦٧٠/٢، ١٦٧١ .

(٦) أبو حيان، البحر المحيط ١٥٦/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٧) ابن القيم، زاد المعاد ٣٥/١، ٣٦ .

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٣٢/٣، شرح الكافية الشافية ٣١١/١ .

أما السماع: فقوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [1]،بخفض «والمسجد» وقراءة حمزة:﴿ وَاتَّقُوا اللَّـهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [2]بخفض «الأرحام»، عطفًا على الضمير المجرور في «به» دون إعادة الخافض.

وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾، [3] فـ «ما» في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في «فيهن». [4]

ومنه« ومن » في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلنا لَكُم فيها مَعايِشَ وَمَن لَستُم لَهُ بِرازِقينَ ﴿٢٠﴾﴾ [5] جاء معطوفا على ضمير المخاطب في قوله « لكم »والمعنى: (وجعلنا لكم ومن لستم له برازقين فيها معايش). [6]

وقد ورد ذلك أيضا على لسان العربي الفصيح، ومنه قولهم: (ما فيها

---

(١) البقرة آية (٢١٧) .

(٢) النساء (١)، الأرحام بالنصب قراءة الجمهور، وبالجر قراءة حمزة وإبراهيم النخعي، وقتادة والأعمش، ينظر: ابن الجزري، النشر من القراءات العشر ٢٤٧/٢ . وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن ٣١ .

(٣) النساء (١٢٧) .

(٤) الإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٥) الحجر (٢٠) .

(٦) الفراء، معانى القرآن ٨٦/٢

غيرُه وفرسِه) بعطف (فرسه) على (الهاء) في (غير)، وهي مجرورة بالإضافة. (١)

ومنه أيضًا قول الشاعر (٢):

فاليوم قرّبْت تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّام من عَجَبِ

بجر الأيام عطفًا على الكاف الضمير المتصل المجرور، دون إعادة العامل.

وقول الآخر: (٣)

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٣٧٦، شرح الأشموني ٢/٣٩٦، والسيوطي، الهمع ٣/١٨٩، وشمس الدين الجوجري القاهري، شرح شذور الذهب ١/٥٨٣ .

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/٣٨٣، ينظر: المبرد، الكامل ٢/٣٤٥، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف ٢/٤٦٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٨، والموصلي، شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٩٩، والشوكاني، فتح القدير ١/٤١٨، شرح الأشموني ٢/١١٨، تفسير القرطبي سورة النساء آية ١ ج ٣/٥، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة ١/١١٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، الموصل ٣/٨٣٦. شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٢)، والمعنى: ها أنت اليوم تشتمنا وتسبّنا بعدما نلت خيراتنا، فلن نستغرب أو نعجب من تصرفاتك، ولا من الزمن العجيب بتغيّره. وشاهده: حيث خفض الأيام بالعطف على الكاف في بك والتقدير بك وبالأيام.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر تذكرة النجاة ٧٢٦، المعجم المفصل لشواهد العربية ١/٢٠٠، تفسير القرطبي ٥/٥، فتح القدير للشوكاني ١/٦٢٦ ومعنى البيت يجري مجرى الأمثال؛ إذ يُقال للخائف: لم يجد في السماء مصعدا ولا في الأرض مقعدا، وشاهده: ولا الأرض بالجر معطوفا على الضمير.

وقـدْ رامَ آفـاقَ السَـمَاءِ فَلَـمْ يَجِـدْ لهُ مَصْعَدًا فيها ولا الأرضِ مَقْعَدَا

بجر الأرض عطفًا على الضمير المتصل المجرور دون إعادة العامل.

أما القياس ففي الآتي:

أولاً: جواز تأكيد الضمير المجرور وكذلك البدل منه دون إعادة الجار، يُجوّز العطف عليه دون إعادة الجار. (١)

ثانيًا: جواز العطف على الضمير المنصوب دون إعادة عامل النصب، يُجوّزُ العطف على الضمير المجرور دون إعادة عامل الجر. (٢)

الفريق الثالث:

يذهب إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار بشرط تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو: (مررت بك أنت وزيد).

وهو ما ذهب إليه الجرمي، (٣) ونص على مثله الفراء. (٤)

(١) التذييل والتكميل لأبى حيان تحق د / حسن هنداوي ١٧٤/٥ ط دار القلم .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢٩٩/١ .

(٣) الرضي، شرح الكافية ٣٥٦/٢، وأبو حيان، الارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٤) أبو حيان، الارتشاف ٢٠١٣/٤، والسيوطي، الهمع ١٩٠/٣، شرح الأشموني ١١٨/٢ .

مناقشة الآراء السابقة:

من خلال ماسبق يرى جمهور البصريين –ومن وافقهم– عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار سواء وقع الفاصل أم لا، ورفضوا قياسه على الضمير المنصوب أو المرفوع؛ إذ إن الضمير المجرور مع عامله يختلف عن الضمير المرفوع والمنصوب مع عامليهما؛ لأن الضمير المجرور لا ينفصل عن حرف الجر، أما الضمير المرفوع أو المنصوب فينفصلان عن العامل في اختيار الكلام؛ لذا كان الضمير المجرور أشد اتصالا من المرفوع أو المنصوب، والعطف مع المجرور كالعطف على بعض الكلمة، فوجب إما تكرار الجار وإما النصب بإضمار فعل. (١)

وترتب على قولهم استضعاف قراءة صحيحة، وهو ما لا يصح في النقل، ولا يقبله العقل.

قد ساق البصريين رأيُهم إلى استضعاف كل ما يخالف زعمهم، فنتج عن ذلك رميهم قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بالضعف، وأجمعوا على أنها غير متوجهة ولا يحل القراءة بها لضعفها وخطئها في العربية من جهة اللفظ والمعنى والقياس

(١) شرح ابن الناظم ٣٨٨، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٥٧/٢ .

والاستعمال،[1] وقالوا: الصحيح فيها النصب بالعطف على لفظ الجلالة المنصوب بعد قوله سبحانه (واتقوا).

واستضعاف قراءة صحيحة غير مقبول ألبتة؛ والحكم بعدم جواز القراءة بها فيه اتباع للهوى؛ إذ ورد عن العرب ما ظاهره العطف على الضمير المجرور، والشواهد السابقة خير دليل على ذلك، إذ يُفهم من ذلك أنه وارد في اللغة في الظاهر ومؤول في الباطن، دون رد لما ورد من أدلة، وأكثر ما يقال فيه: قد يؤول العطف على مجرور آخر في الجملة، ولا داعي إلى اتهام الأدلة بالضعف على الرغم من ثبوتها.

قراءة حمزة:

حمزة أحد القراء السبعة إمامٍ حجةٍ قيمٍ بكتاب الله تعالى، حافظٍ للحديث، حبر بالقرآن بصيرٍ بالفرائض والعربية. وعن مندل قال: إذا ذكر القراء، فحسبك بحمزة من القراءة.[2]

قال الإمام فخر الدين الرازي في سياق كلامه أثناء رده على المانعين العطفَ على الضمير المجرور: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قويةً في دفع الروايات الواردة في اللغات وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع

(١) به قال المبرد – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٨ – والزجاج – ينظر معانى الزجاج ٢/٦، والشيح مكي في المشكل ١/١٨٧، ١٨٨، والزمخشري في الكشاف ١/٤٦٢، وابن عطية في المحرر الوجيز ٢/٤ .

(٢) ينظر: الذهبي أبو عبد الله، معرفة القراء الكبار ١/١١٨.

لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من خيط العنكبوت. [١]

وإن ارتضينا التأويل فـ «الأرحام» مجرورة بـ «باء» مقدرة أي: وبالأرحام، وحذفت لدلالة الأولى عليها، وإن كان حرف الجر على الصحيح لا يعمل مقدرا، [٢] أو مجرورة بالقسم، [٣] وجواب القسم: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [٤]، أو بالجر على الإضافة، والتقدير: وقطعَ الأرحام. [٥]

وما ورد من كلام العرب فالواو فيه للقسم لا للعطف أو على حذف مضاف، أو حذف الباء.

فالتقدير في قول الشاعر: (فاذهب فما بك والأيام من عجب)، أن تجعل الواو للقسم، أو « ورب الأيام، بالأيام، وهكذا في الباقي» [٦].

أما منع العطف على الضمير المجرور دون تأكيده فمردود، قال الرضي حيث ذكر قولَ الجرمي وقال: وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف. [٧]

---

(١) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب ١٧٠/٩.

(٢) أبو البركات، الإنصاف ٤٦٧/٢ .

(٣) الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٠٢ .

(٤)النساء من الآية (١) .

(٥) السغناقي، الموصل ٨٣٦/٣، ٨٣٧

(٦) النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٧٧١/٢/١، وأبو البركات الإنصاف ٤٧٢/٢ .

(٧) الرضي، شرح الكافية ٣٥٦/٢ .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله يعلم ويُقر من في الأرض والسموات، فبعد أن انتهيت من العطف على الضمائر في القرآن الكريم، خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها الآتي:

- جواز العطف على الضمائر المنصوبة قياسا على كلام العرب نثرا وشعرا، وعلى القرآن الكريم كذلك.
- القول بجواز العطف على الضمير المرفوع، دون شرط الفصل أو التوكيد أولى بالقبول.
- التركيب البنيوي لجملة: قمتُ وزيد، وما قيس عليه، هو تركيب صحيح وليس به خطأ، وهذا ما ارتآه البحث خلافا لرأي جمهور البصريين.
- يصح أن يكون الضمير المستترالعائد إلى النبي محمد ﷺ فاعلا لـ(استوى) في قوله تعالى: ﴿﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [1]، والضمير المعطوف هو لـ(جبريل) عليه السلام.
- القول بجواز العطف على الضمير المجرور، دون شرط أولى بالقبول؛ لأنه ورد فيما صح من القراءات القرآنية، وروده في كلام العرب نظمًا ونثرًا، ولا مانع من تأويل إعرابه أثناء الجر بجعل الواو للقسم، أو بحذف الجار (حرفا كان أو مضافا)، أو على وجه آخر مقبول كتأويل العطف على «سبيل» في قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [2]،

(١) النجم: ٦، ٧.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢١٧.

قيل إنه جُر لأنه معطوف على الضمير المجرور، وردَّه البصريون، وقدروا الآية: (وكفرٌ به وصدٌّ عن المسجد الحرام) وعلقوا المجرور بعامل محذوف دل عليه الصد. [1]فقوله: (والمسجدِ) ليس معطوفًا على الضمير المجرور بل معطوفًا على (سَبِيلِ اللهِ)[2] والتقدير: (وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام)؛ لأن إضافة الصد عن المسجد أكثر من إضافة الكفر به إليه.

- على مذهب البصريين لا يجوز: (مررت بك وزيد، وبه وزيد)، ولا (هذا غلامك وزيد)، والسر في هذا أن الضمير المجرور فيما ذكرنا بمنزلة التنوين. [3]، ويجوز عند غيرهم.

- اشترط القليل من النحويين تأكيد الضمير المجرور عند العطف عليه، وليس بشيء إذ ورد ما يخالف ذلك نثرا وشعرا.

- من الأمور المسلمة أن الألفاظ قوالب للمعاني، وإن المعاني هي المقصودة بالذات في الحديث النبوي؛ لذا قد يقال: هل يضرنا بعد ذلك اتفقت الألفاظ أو اختلفت عند رواية الحديث؟

والإجابة عن ذلك أن كلام النبي وأصحابه لا إشكال في الاستشهاد به لأنهم عرب فصحاء وهم أرباب اللسان وأعلم الخلق بالكلام وما الأعراب السابقون بأولى منهم في الاستشهاد بشعرهم وكلامهم مع كفرهم وفجورهم

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ١٥٥.

(٢) أبو البركات، الإنصاف ٢/٤٧١، ٤٧٢ .

(٣)السغناقي، الموصل٣ / ٨٣٥، ويعقوب، المعجم المفصل من شواهد النحو الشعرية ١٩٤/٢ . أبو حيان، تذكرة النحاة ٧٢٦، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٥/، والشوكاني، فتح القدير ٦٢٦/١ .

حيث يستدل بكلامهم وكلام المخضرمين باتفاق، والتابعون الذين أدركوا الصحابة وشافهوا العرب لو قدرنا أنهم رووا الحديث بالمعنى فلا إشكال أيضا في الاحتجاج بكلامهم بدليل الاستشهاد بشعر جرير والفرزدق وغيرهم، أما تابعو التابعين فالقول برواية الحديث بالمعنى بعيد جدا في حقهم لأن الإمام مالك وهو أجلهم لم يجز رواية الحديث بالمعنى ويعضد ذلك وجود الكتابة والتدوين عند التابعين.

ثبت المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب المؤلف: أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، المحقق: د/ رجب عثمان محمد ، د/ رمضان عبد التواب.مكتبة الخانجي.
- الإرشاد إلى علم الإعراب المؤلف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ٦١٥، ٦٩٥هـ، المحقق: د/ عبد الله علي الحسني البركاتي، الدكتور محمد سالم العميري. جامعة أم القرى.
- الأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، المحقق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣/ ١٤٢هـ – ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن للأصبهاني المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، المتوفى سنة ٣٥٥ هـ، المحقق: د. فائزة بنت عمر المؤي، قدمت له ووثقت نصوصه، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن للنحاس المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، المحقق: د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب – بيروت ط٣/ ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري. المؤلف: ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ٤٥٠هـ – ٥٥٢هـ ، المحقق: الدكتور محمد محمود الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات. أبو البقاء

عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري، سنة الولادة ٥٣٨هـ/ سنة الوفاة ٦١٦هـ، المحقق: إبراهيم عطوه عوض. المكتبة العلمية– لاهور، باكستان.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ت: ٥٧٧هـ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، والمكتبة العصرية ١٤٢٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية، المؤلف: ابن مالك المؤلف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ .قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور اميل بديع يعقوب ـدار الكتب العلمية ـ بيروت
- البسيط في شرح جمل الزجاجي المؤلف: أبو الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي – ٦٨٨هـ. المحقق: د/عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ط١/ ١٤٠٧ ، ١٩٨٦ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.
- البهجة المرضية، مع حاشية الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية. المؤلف: السيوطي، والحاشية لـ: محمد صالح أحمد الغرسي، دار السلام ط١/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- التبصرة والتذكرة المؤلف: أبو محمد بن علي بن إسحاق الصيمري ـ، المحقق: د / أحمد مصطفى . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ط١، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

- تذكرة النحاة. المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د/ عفيف عبد الرحمن. الرسالة بيروت ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د/ حسن هنداوي. دار القلم دمشق ـ ط١/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- تفسير البحر المحيط، المؤلف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في الالمحقق:١) د. زكريا عبد المجيد النوقي ٢) د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - بيروت .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب المؤلف: الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري نفع الله به المسلمين ٥٤٤ - ٦٠٤هـ، دار الفكر .
- توضيح المقاصد للمرادي المؤلف: المرادي المعروف بابن أم قاسم ت ٧٤٩هـ ، المحقق والشارح عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية .
- الجامع الصحيح المختصر. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق:: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير , اليمامة - بيروت ط٣/- ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- الجامع لأحكام القرآن المؤلف: الإمام شمس الدين القرطبي، المحقق: دار الغد العربي بالقاهرة ط١/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الصالح الشافي المؤلف: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (المتوفى: ٣٩٠هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، ط١/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: محمد بن علي الصبان الشافعي، (ومعه شرح الشواهد للعيني)، دار الفكر، ودار الكتب العلمية بيروت، ديوان جرير المحقق / نعمان أمين - دار المعارف.
- الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه ، المحقق: أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية بيروت.
- الخصائص. المؤلف: أبو الفتح عثمان ابن جني، المحقق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى : ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة : السابعة والعشرون , ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – سوريا.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- ط١/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد المؤلف: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ،

المحقق/ محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت.

- شرح التصريح على التوضيح، المؤلف: لشيخ الإمام العالم الهمام خالد بن عبدالله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو دار إحياء الكتب العربية ط١.
- شرح الكافية . المؤلف: رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، المؤلف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري ـ المحقق: د/صلاح رواي، ط٢.
- شرح المفصل المؤلف: الشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. المؤلف: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ٥٥٥- ٦١٧هـ ، المحقق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور المؤلف: ابن عصفور، المحقق: د/ فواز الشعار ـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح ديوان المتنبي للعكبري المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري محب الدين ت: ٦١٦هـ، المحقق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)،

المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١/ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- شرح كافية ابن الحاجب المؤلف: عبد العزيز بن جمعة الموصلي المحقق: د/علي الشويلي، دار الكندي للنشر والتوزيع ، دار الأمل للنشر والتوزيع ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية المؤلف: تقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري المحقق: د/محسن بن سالم العميري. ط جامعة أم القرى .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية المؤلف: تقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري المحقق: د/محسن بن سالم العميري. ط جامعة أم القرى .
- ضرائر الشعر المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م
- فتح القدير الجامع لفني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني - دار الفكر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. المؤلف: المحدث أبو عبد الله محمد بن الطيب الفارسي ١١١٠- ١١١٧٠ وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١ المحقق: د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي سلسلة الدراسات العربية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الكامل في اللغة والأدب المؤلف: المبرد، المحقق: د/عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤٠٩، ١٩٩٩م .
- كتاب سيبويه المؤلف: أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، المحقق: وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. المؤلف: الزمخشري، المحقق: الأستاذ/ مصطفى حسين أحمد ـ دار الريان للتراث – دار الكتاب العربي بيروت ط٣، ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، سنة الولادة ٥٣٨/ سنة الوفاة ٦١٦، تحقيق د . عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع المؤلف: ابن خالويه، مكتبة المتنبي– القاهرة.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر.
- المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف بهاء الدين بن عقيل، ت محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ١٩٨٢ ط١.
- مشكل إعراب القرآن المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد. ت: ٤٣٧، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- معاني الزجاج، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل، المعروف

بـ (الزجـاج) ت ٣١١ هـ، عـالم الكتـب –بيـروت– ط١/ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء المؤلف: الفراء، المحقق: أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار (الجزء الأول) ، محمد علي النجار (الجزء الثاني) ، عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف (الجزء الثالث)، دار الكتب المصرية . ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٦م .
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٩٧٩م
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية – المؤلف: د إميل بديع يعقوب، الكتب العلمية – بيروت.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، المحقق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , مهدي عباس صالح، مؤسسة الرسالة – بيروت ط١/ ١٤٠٤هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ٧٦١، تحقيق: مازن عبد الله، محمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى : ٥٣٨هـ) تحقيق: د علي بو ملحم ، مكتبة الهلال –بيروت– ١٩٩٣
- المقتضب المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت.
- الموصل في شرح المفصل، لحسام الدين السغناقي ت ٧١٠ هـ،

أطروحة دكتوراه، تحقيق أحمد بن حسن بن أحمد بن نصر، جامعة أم القرى.

- موارد البصائر لفرائد الضرائر المؤلف: محمد بن سليم بن حسين بن عبد الحكيم، المحقق: د/ حازم سعيد يونس. دار عمار، الأردن ط١ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيل، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢ – ١٩٩٢ م
- النشر في القراءات العشر المؤلف: ابن الجزري ، المحقق: علي محمد الضباع شيخ المقارئ بالديار المصرية ،، دار الكتب العلمية بيروت.
- النكت في القرآن الكريم المؤلف: علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ)، المحقق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت ط١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: جلال الدين السيوطي ـ، المحقق: د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة.